مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد09 العدد 02 – جوان 2022

OEB Univ. Publish. Co.

دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا

The role of the International Monetary Fund in supporting countries to face the repercussions of the Corona virus

بوجعدار إلهام، جامعة قسنطينة، الجزائر.
boudjadarilhem@yahoo.com

تاريخ التسليم:(2022-02-02)، تاريخ المراجعة:(2020/04/12)،تاريخ القبول:(2022-05-26)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى أبراز تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، من خلال قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية العالمية، وذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة هذا الوباء في إحداث أزمة اقتصادية عالمية قد تكون الأصعب في هذا القرن، وكذا إبراز أهم الإجراءات التي اتخذها صندوق النقد الدولي للتخفيف من التداعيات الاقتصادية التي خلفتها هذه الجائحة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن جائحة كوفيد-19 سببت خسائر اقتصادية كبيرة مست كل القطاعات دون استثناء نال خلالها قطاع السياحة النصيب الأكبر من الخسائر. لدى فقد تطلب الأمر تدخل سريع لصندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات الدول الأعضاء من خلال عدة سياسات أهمها: خط السيولة قصير الأجل الموجه للبلدان الأعضاء التي تتميز اقتصادياتها بالقوة وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير، تقديم تمويلات طارئة من خلال أداة "التمويل السريع" للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو، منح تخفيف أعباء الديون من خلال إنشاء " الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" الذي يتيح تقديم تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون أفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة، بالإضافة إلى "الاستعداد الائتماني" الذي يسمح للاستجابة المرنة لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل الخارجي، ودعم سياساتها التصحيحية من خلال التمويل قصير الأجل، وأخيرا دعم السياسات الاقتصادية للدول للتصدى للأزمة. غير أن نجاعة هذه الإجراءات يتوقف على مدى استخدامها بكل شفافية في الغرض الممول من أجله.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، جائحة كورونا، التداعيات الاقتصادية ، إجراءات احتواء الأزمة.

*** المؤلف المراسل**

Abstract :

This study aims to highlight the repercussions of the Corona virus on the global economy, through a reading of the most important global economic indicators, with the aim of identifying the extent of the contribution of this epidemic to causing a global economic crisis that may be the most difficult in this century, as well as highlighting the most important measures taken by the International Monetary Fund to mitigate of the economic repercussions of this pandemic.

This study concluded that the Covid-19 pandemic caused great economic losses that affected all sectors without exception, during which the tourism sector took the largest share of losses. When it came to a quick intervention of the International Monetary Fund to meet the needs of member states through several policies, the most important of which are: the short-term liquidity line directed to member countries whose economies are strong and need medium support for the balance of payments in the short term, and the provision of emergency financing through the "rapid financing" instrument. For member countries, without the need to have a full program with the member country, grant debt relief through the creation of the "Catastrophe Containment and Relief Trust (CCRT)" that provides immediate debt service relief for the poorest and most vulnerable pandemic-affected member countries, In addition to the " Stand-By Arrangement" that allows flexible response to the needs of member countries for external financing, support their corrective policies through short-term financing, and finally support the economic policies of countries to address the crisis. However, the effectiveness of these procedures depends on the extent to which they are used in full transparency for the purpose for which they are financed.

Keywords: International Monetary Fund, Corona pandemic, economic repercussions, measures to contain the crisis.

مقدمة:

منذ انتشار فيروس كوفيد 19 في العالم بأسره وما صاحبه من تداعيات وخيمة على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي، سارع صندوق النقد الدولي بتقديم مجموعة من التدخلات لدعم مستويات استجابة الدول الأعضاء لهذه الجائحة، من خلال مسارات عمل مختلفة استهدفت المساهمة في الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار الجائحة، في المجالات ذات الصلة بعمل الصندوق.

وفي استجابة مباشرة لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إجراء بعض التعزيزات الفورية في "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لتمكين الصندوق من تخفيف خدمة الديون عن بلدانه الأعضاء الأفقر والأكثر تعرضا للمخاطر. كما قام بإنشاء "خط للسيولة قصيرة الأجل" (SLL) لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بشكل أكبر في إطار استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19، وإنشاء أداة " التمويل السريع " التي تضمن تمويل للدول الأعضاء لدعم موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى كل ذلك فقد تولى صندوق النقد الدولي الإشراف على سياسات البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات سريعة للمساعدة على تخفيف حدة هذا التشديد للأوضاع المالية عن طريق ضخ السيولة وتخفيض أسعار الفائدة، ومن ثم منع حدوث ضائقة ائتمانية عنيفة.

- إشكالية الدراسة:

إن الانتشار الواسع لتداعيات جائحة كوفيد-19- على جميع نواحي الحياة الاقتصادية و الصحية والاجتماعية، أبزر أهمية تدخل صندوق النقد الدولي كهيئة دولية للتصدي لانتشار تداعيات الجائحة ومساعدة البلدان الأعضاء على احتوائها. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الإجراءات التي اتخذها صندوق النقد الدولي للتصدي للآثار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا؟

- التساؤلات الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي الآثار الاقتصادية التي خلفها انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي؟

2- كيف كانت استجابة صندوق النقد الدولي لدعم الدول للتصدي لتداعيات فيروس كورونا؟

فرضيات الدراسة:

- أدى انتشار فيروس كورونا إلى إحداث حالة من الركود الاقتصادي مست كل القطاعات الاقتصادية ، غير أن قطاع السياحة يأتي في مقدمة القطاعات المتضرره.

– كانت هناك استجابة سريعة لصندوق النقد الدولي لاحتواء التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، إلا أن نجاحها يتوقف على مدى الشفافية في استخدام الموارد المقدمة في الغرض المقصود.

– أهمية وأهداف الدراسة:

–يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التداعيات الاقتصادية التي خلفتها أعنف كارثة صحية في عصرنا هذا.

– الوقوف على أهم الإجراءات التي اتخذها صندوق النقد الدولي للحد من انتشار تبعاتها الاقتصادية باعتباره هيئة دولية هدفها الأساسي دعم الاستقرار المالي والاقتصادي للدول.

– منهج الدراسة:

قصد تحقيق أهداف الدراسة، والتحقق من مدى صحة فرضياهتا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الإجراءات المتخذة من قبل صندوق النقد الدولي لاحتواء الأزمة، وتحليل مختلف الإحصائيات الخاصة بتداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي.

– هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى جزئين:

1– تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

2– الإجراءات المتخذة من قبل صندوق النقد الدولي لتفادي تفاقم تداعيات كوفيد–19–

1– تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم حول حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة منذ الأشهر الأولى من بدايتها، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي، مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج.

1–1 تداعيات فيروس كرونا على التجارة الدولية:

لقد عرف حجم التجارة الدولية تباطؤ سنة 2019 قبل تفشي جائحة كوفيد 19 ، بسبب التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتباطؤ النمو الاقتصادي؛ ليزداد تباطؤ التجارة الدولية بداية سنة 2020 نتيجة تفشي وباء كوفيد 19؛ حيث يعتبر المختصون في المنظمة التجارة الدولية حجم التراجع والانكماش بسبب هذه الأزمة الصحية أعنف من التراجع التجاري الذي حدث في 2008 نتيجة الأزمة المالية، و هو ما يظهره بيانات الشكل(1) .

الشكل رقم (1): تطور التجارة الدولية خلال الفترة 2000 ـ 2022

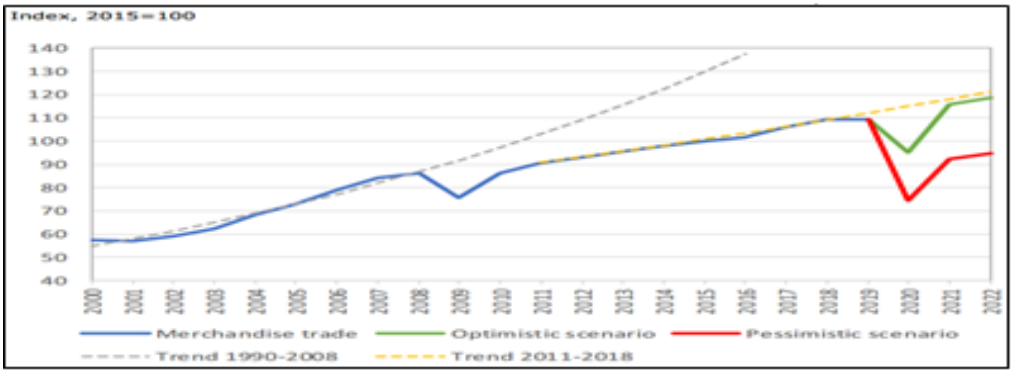

Source: WTO (8 April, 2020), p 2.

وقد أشار تقرير صندوق النقد العربي الصادر في أفريل 2021 إلى أن حركة التجارة الدولية خلال سنة 2020 تأثرت بشكل كبير بالتطورات نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 6.7 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة. (صندوق النقد العربي، 2021، ص9)

بينما أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" انكماش حركة التجارة العالمية خلال 2020 بنسبة 9 بالمئة، بفعل تداعيات فيروس كورونا. كما أفاد في تقريره الأربعاء 2021/02/10، أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الوباء، أثرت بشكل كبير في التجارة العالمية خلال 2020، لا سيما خلال الربع الثاني الذي شهد ذروة الإغلاق، وأشار التقرير إلى انخفاض التجارة في السلع بنسبة 6 بالمئة خلال العام 2020، فيما تراجعت التجارة في الخدمات 16.5 بالمئة. وأورد أن تأثير الجائحة على التجارة العالمية كان أشد حدة خلال النصف الأول من 2020، مع انخفاض في القيمة بنحو 15 بالمئة.

وبدأت التجارة العالمية الانتعاش اعتبارا من الربع الثالث 2020، وبقوة أكبر في الربع الأخير من العام.، ويعزى الانتعاش في النصف الثاني إلى حد كبير، نتيجة تحسن التجارة في السلع، بينما لا تزال التجارة في الخدمات متخلفة بدرجة كبيرة عن المتوسطات. وزادت التجارة العالمية في السلع 8 بالمئة على أساس ربع سنوي، بالربع الأخير 2020، بينما شهدت تجارة الخدمات ركودا عند مستويات الربع الثالث (الأناضولي، 2021 /https://www.aa.com.tr/ar)

2-1 تداعيات كورونا على السياحة الدولية والملاحة الجوية

تمثل صناعة السياحة إحدى أشدّ الصناعات تضرراً بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). فمنذ اندلاع هذه الجائحة، تنشر الهيئات المعنية أرقاماً مخيفة: حيث سجلت المقاصد السياحية تراجعاً في عدد السياح الأجانب في عام 2020 بمقدار مليار سائح مقارنة بعام 2019 .أدى الانخفاض الحاد في حركة السفر الدولي إلى خسارة بلغت نحو 1.3 تريليون دولار من عائدات التصدير، أي ما يربو على 11 ضعف الخسارة التي تكبدها العالم في أثناء الأزمة الاقتصادية الأخيرة في عام 2009 . وتعرض ما يتراوح بين 100 مليون إلى 120 مليون وظيفة في قطاع السياحة للخطر، نسبة كبيرة منها في الشركات الصغيرة والمتوسطة.(مدونات البنك الدولي. 04/30/2021. worldbank.org/ar)، فبالرغم من أن العالم شهد وباء السارس سنة 2003 وأحداث 11 سبتمبر 2001 ، لكن لم تسجل السياحة الدولية الانخفاض الذي شهدته خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كورونا ،وسيؤدي انخفاض عدد السياح الدوليين إلى حدوث خسارة تتراوح ما بين 15و44 مليار دولار في إيرادات السياحة الدولية ومن المتوقع أن تكون آسيا والمحيط الهادي الإقليم الأكثر تضررا بانخفاض يقدرر 9%و12% في عدد السياح الوافدين سنة 2020 ، عوضا عن نمو كان يقدر ب 5% و6% كما كان متوقعا في جانفي 2020 ، (بباس، فالي، 2020، ص 82) ،والمنحنيات البيانية التالية توضح ذلك.

الشكل رقم (2): تطور نسبة وعدد السياح الدوليين خلال الفترة 2000 ــ 2020

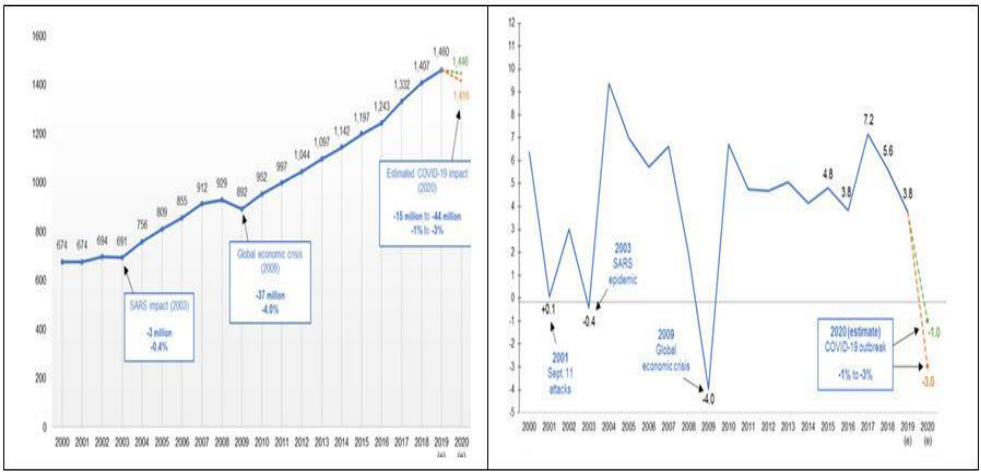

المصدر :منظمة السياحة الدولية، مارس 2020، https://www.unwto.org/ar

أما بالنسبة لقطاع الملاحة الجوية فتشير البيانات النهائية لشركات الطيران للربع الرابع من سنة 2019 إلى تحسن طفيف في الربحية، لكن بعد انتشار جائحة كوفيد 19، تقدر المنظمة الدولية للنقل الجوي (IATA) حجم الخسائر المتوقعة ب 314 مليار دولار، أي 55% من إيرادات الركاب لسنة 2020

وسط قيود السفر وتأثيرات الثقة بالإضافة إلى الركود العالم انخفضت عوائد الركاب بشكل واضح سنة 2020مقارنة بسنة 2019 ، حيث تم تخفيض الرحلات الجوية بنسبة 65% في مارس 2020 . (IATA , February 2020)

1-3 تداعيات جائحة كورونا على سوق النفط :

شهدت السوق العالمية للنفط عاما 2020 عاما استثنائيا في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد- 19 الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت 9.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 90.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الإجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات اتفقت فقت دول الأوبك بالتعاون مع الدول المصدرة الرئيسة للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك+" على تقليل المعروض النفطي، وتخفيف الضغوطات السعرية، في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب، بناء عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل 24 شهر لخفض كميات الانتاج النفطي يبدأ في شهر مايو شهرا 2020ويستمر حتى شهر أفريل من عام 2022 .(صندوق النقد العربي، أفريل 2021، ص7)

والشكل البياني الموالي يوضح تطور سعر برميل النفط خلال الفترة 2020 - 2006 ، والذي يبين الانهيار الواضح للأسعار بسبب جائحة كورونا أين تهاوى سعر البرميل ليصل لحدود 40 دولارعام 2020، بعدما كان سعر البرميل في فترات معينة 2012 ـ 2014 يفوق المائة دولار للبرميل.

الشكل رقم : (3): تطور سعر برميل النفط خلال الفترة 2006 ـ 2020

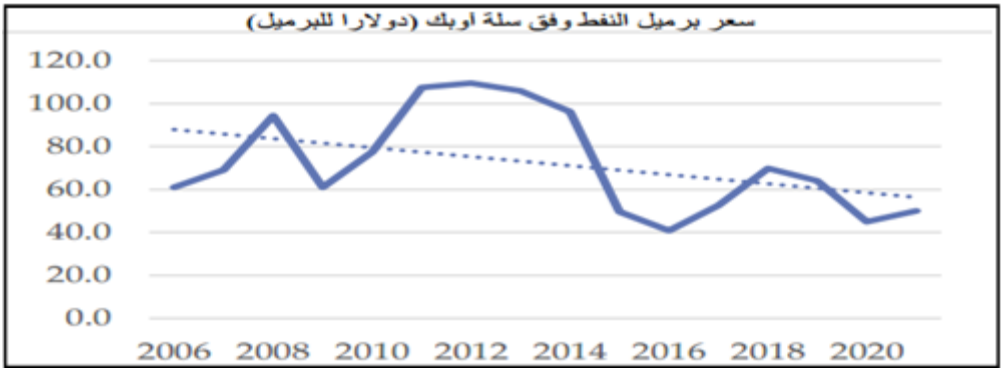

المصدر :صندوق النقد العربي،أفريل 2020 ، ص13 .

1-4 تداعيات كورونا على سوق الأوراق المالية:

عرفت أسواق الأوراق المالية هي الأخرى تراجعا واضحا، إذ انخفضت مؤشرات جميع البورصات العالمية بسبب توقف العديد من القطاعات والنشاطات، وبسبب الذعر الذي أصاب المتعاملين

الاقتصاديين، فما بين 6 مارس و 18 مارس2020 ، فقدت جميع مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية قيمتها بسبب انتشار الوباء في جميع أنحاء العالم، حيث خسر مؤشر300CSI في الصين 12.1% من قيمته خلال هذه الفترة، في حين فقد مؤشر FTSE MIB في إيطاليا 27.3% من قيمته، كما خسر مؤشرنازداك ومؤشر ستاندرد أند بورز الأمريكي 12.4% و 14.9% من قيمتهما.(بباس، وفالي، 2020، ص 84)

1-5- أثر الجائحة على البطالة العالمية :

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام 2019 وقبل أن يتفشى كوفيد-19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف، ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها (أخبار الأمم المتحدة، 2020)، وقر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و242 مليون وظيفة، كما قر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار1.2تريليون دولار إلى1.8تريليون دولار، وبناءا على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الأزمة الصحية على العمل، توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 ب 25 مليون عاطل عن العمل، كما أن تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم سيؤدي إلى البطالة القسرية. (بولعراس، 2020، ص165)

2-الإجراءات المتخذة من قبل صندوق النقد الدولي لتفادي تفاقم تداعيات كوفيد-19-:

في ظل التداعيات الفادحة التي خلفها تفشي فيروس كورونا على جميع الأصعدة، وللحد من تفاقم الأوضاع فقد استجاب الصندوق بسرعة وحجم من المساعدات المالية ليس لهما نظير من أجل مساعدة البلدان على تجاوز الأزمة، وخاصة محدودي الدخل. فالصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية- ويعمل على تسخير كامل طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي في خدمة بلدانه الأعضاء.

وإلى جانب إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنية، يركز الصندوق جهوده على خمسة مسارات، هي كالتالي:

2-1 - إنشاء خط السيولة قصير الأجل:(SLL)

لقد تحرك الصندوق على وجه السرعة استجابة للجائحة من خلال استحداث خط السيولة قصيرة الأجل، وهو تسهيل جديد لصرف مساعدات السيولة للبلدان الأعضاء التي تتميز أطر سياساتها وأساسياتها الاقتصادية بدرجة عالية من القوة وتواجه احتياجات احتمالية متوسطة الحجم من السيولة قصيرة الأجل بسبب الصدمات الخارجية، مع تيسير الاستفادة من التسهيلات القائمة، بما في ذلك بعض التسهيلات

التي تسمح بالإقراض دون وجود برنامج شامل .وخلال النصف الأول من عام 2020 ، تلقى الصندوق ما يزيد على 100 طلب للحصول على تمويل طارئ.
وتبلغ الطاقة الإقراضية الكلية للصندوق تريليون دولار أمريكي .وقد يكون هذا المبلغ غير كاف للتعامل مع جميع تداعيات الجائحة والمستجدات اللاحقة . وتجنب الصندوق تقلص موارده من خلال إعادة التفاوض على اتفاقات الاقتراض الثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات الجديدة للاقتراض .غير أن جهود تعزيز هذه الموارد من خلال زيادة حصص العضوية لم تحقق أي نتائج .فضلا عن ذلك، لم توافق أغلبية مشروطة من البلدان على إجراء توزيع جديد لمخصصات حقوق السحب الخاصة بالرغم من المطالبات الكثيرة من جانب الدوائر الرسمية والأكاديمية. (أيكنغري، 2020، ص22)

وقد أنشئ "خط السيولة قصيرة الأجل" كتسهيل خاص ضمن "حساب الموارد العامة" (GRA) في صندوق النقد الدولي. وهو مصمَّم لدعم البلدان الأعضاء بالسيولة، وله عدة خصائص مبتكرة، منها الاستفادة المتجددة من موارده: (خط السيولة قصير الأجل لدى صندوق النقد الدولي، 2020، على الموقع: https://www.imf.org/ar)

2-2 -الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)

قام المجلس التنفيذي 13 أفريل 2020 بالموافقة على تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون **25 بلدا** من خلال" الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" بعد أن زادت موارده وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19. وهذا يتيح منحا لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مبدئية تغطي الستة أشهر القادمة ويساعدها على توجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة إلى جهود التعامل الطبي مع الطوارئ وغيرها من جهود الإغاثة الضرورية (صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19، 2020).

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي في فبراير 2015 "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" ليحل محل "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث"، موسِّعا بذلك نطاق الحالات التي تغطيها مساعداته لمواجهة الكوارث لتشمل الأوبئة سريعة الانتشار. وفي مارس 2020، اعتمد الصندوق مجموعة من الإصلاحات في الصندوق لكي يتمكن من تقديم تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون أفقر البلدان الأعضاء وأكثرها هشاشة التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 الحالية وأي جوائح أخرى في المستقبل. والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الحد التشغيلي المقرر لأهلية الحصول على موارد من "المؤسسة الدولية للتنمية" (IDA) (وهو 1,175 دولار أمريكي) أو هي من الدول الصغيرة

التي يقل عدد سكانها عن 1,5 مليون نسمة ويقل متوسط الدخل الفردي فيها عن ضِعف الحد التشغيلي المقرر لأهلية الحصول على موارد من " المؤسسة الدولية للتنمية" (وهو حاليا 2,350 دولار أمريكي).حيث يقدم مِنَحا لسداد خدمة الدين المستحقة لصندوق النقد الدولي.**حيث** ينقسم هذا الصندوق الاستئماني إلى نافذتين: (1) نافذة لاحتواء الكوارث تقدم المساعدة في احتواء كوارث الصحة العامة؛ و (2) نافذة لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث لتقديم مساعدات استثنائية في أعقاب الكوارث الطبيعية الحادة.

وقد تمت الموافقة في 13 أفريل 2020 على أول تخفيف لأعباء 25 بلدا مؤهلا. وكانت ثلاثة بلدان متضررة من فيروس إيبولا (غينيا وليبريا وسيراليون) قد حصلت في حالات سابقة على مساعدات من هذا الصندوق بقيمة 100 مليون دولار أمريكي أمريكي، وذلك في فبراير–مارس 2015. وفي يوليو 2010، تم استخدام الصندوق الاستئماني السابق لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث لتقديم مساعدات لهايتي بقيمة 270 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى إلغاء كل ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي.(الصندوق الاستثنائي لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، 2020 (https://www.imf.org/ar

3-2 اتفاقيات الاستعداد الائتماني

في ظروف الأزمة الاقتصادية، غالبا ما تحتاج البلدان إلى تمويل يعينها على تجاوز ما لديها من مشكلات في ميزان المدفوعات. ويمثل اتفاق الاستعداد الائتماني، منذ إنشائه في يونيو 1952، أداة الإقراض الرئيسية لبلدان الأسواق الصاعدة والمتقدمة. وفي عام 2009، أُدخِلت عليه تحسينات، وذلك لجعله أكثر مرونة وتجاوبا مع احتياجات البلدان الأعضاء، حيث يسمح بالاستجابة المرنة لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل الخارجي، ودعم سياساتها التصحيحية من خلال التمويل قصير الأجل، خلال مدة تتراوح في العادة بين 12 و24 شهرا ولا تتجاوز 36 شهرا.

تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني قدرا من المرونة فيما يتصل بحجم القرض وتوقيت صرفه. وتشمل هذه الشروط ما يلي:

- **الاستفادة العادية:** اتفاق الاستعداد الائتماني هو واحد من من عدة تسهيلات للإقراض يتيحها الصندوق من خلال "حساب الموارد العامة .(GRA) "وتخضع الاستفادة من موارد "حساب الموارد العامة" لحد أقصى سنوي قدره 145% من حصة عضوية البلد المقترض في غضون أي فترة تغطي 12 شهرا (علما بأنه قد تمت زيادتها مؤقتا إلى 245% من حصة العضوية حتى نهاية 6 أفريل 2021 في

إطار استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19)، وحد أقصى تراكمي طوال مدة الاتفاق يصل إلى 435% من حصة العضوية، دون مدفوعات السداد.

- **الاستفادة الاستثنائية:** يتقرر أمر الاستفادة بمبالغ تتجاوز الحدود العادية على أساس كل حالة على حدة في ظل سياسة الصندوق المعمول بها فيما يتعلق بالاستفادة الاستثنائية.

- الاستفادة المركزة في البداية: يمكن تركيز صرف الموارد في البداية إذا بررت ذلك قوة سياسات البلد المقترض وطبيعة احتياجاته التمويلية.

- **الاستفادة السريعة:** تسمح" آلية الصندوق للتمويل الطارئ "بتعجيل الموافقة على إقراض البلد العضو في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وقد استُخدمت هذه الآلية أثناء الأزمة المالية العالمية.

الاستفادة الوقائية: يتاح استخدام الاتفاقات الوقائية عالية الموارد للبلدان التي يحتمل أن تواجه احتياجات تمويلية ضخمة ولكنها لا تنوي السحب من المبالغ الموافق عليها، بل الاحتفاظ بهذا الخيار للاستعانة به إذا دعت الحاجة. (الصندوق واتفاقية الاستعداد الائتماني،2020، https://www.imf.org/ar)

2-4 أداة التمويل السريع (RFI) :

تتيح أداة التمويل السريع مساعدات مالية عاجلة بمقدار محدود للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة ولكنها لا تحتاج إلى تنفيذ برنامج كامل. ويمكن أن تقدم الأداة الدعم لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الماسة، بما في ذلك ما ينشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، وحالات الصراع وما بعد انتهائها، والطوارئ الناشئة عن الهشاشة. وقد جاءت أداة التمويل السريع كآلية مرنة موحدة ذات نطاق تغطية واسع لتحل محل سياسة الصندوق السابقة التي كانت تشمل "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" (ENDA)، و"المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع" (EPCA).

وهناك نافذتان لأداة التمويل السريع، هما: (1) النافذة الاعتيادية لتمويل احتياج ميزان المدفوعات ، بحدود استفادة قصوى تعادل 50% من حصة العضوية لأي فترة تبلغ 12 شهرا، و100% من الحصة على أساس تراكمي، و(2) نافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة (LND) للاستخدام في الحالات التي تُقدَّر فيها الأضرار الواقعة على البلد العضو من جراء كارثة طبيعية بنحو 20% من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر، مع حد أقصى للاستفادة من الموارد قدره 80% من حصة العضوية في غضون أي فترة مدتها 12 شهرا و133,33% من الحصة على أساس تراكمي.

ولتلبية احتياجات التمويل الكبيرة والعاجلة للبلدان الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19، تم مؤقتا رفع حدود الاستفادة من الموارد التي تتيحها النافذتان حتى 31 ديسمبر 2021. واعتبارا من بداية يناير 2022، عادت حدود الاستفادة السنوية من موارد النافذة الاعتيادية ونافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة إلى مستويات ما قبل الجائحة البالغة 50% و80% من حصة العضوية، على الترتيب. غير أن حدود الاستفادة التراكمية لكل من النافذتين ستظل تعادل 150% و183,33% من حصة العضوية، على الترتيب، حتى 30 يونيو 2023.

وفي هذا الإطار وافق صندوق النقد الدولي الجمعة 2020/6/5 على منح مصر مساعدات بقيمة 5,2 مليار دولار لمدة عام في إطار" أداة التمويل السريع" وذلك لمساعدتها على التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن انتشار وباء كوفيد-19. وبذلك يبلغ مجموع المساعدات التي قدمها الصندوق لمصر ثمانية مليارات دولار من أجل دعم جهودها "للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسط أزمة وباء كوفيد-19.(صندوق-النقد-الدولي-ومصر-يتوصلان-لاتفاق-بشأن-مساعدات-قيمتها-5-2-مليار-دولار2020، https://www.france24.com/ar/2020060)

5-2 دعم السياسات الاقتصادية للدول للتصدى للأزمة

منذ انتشار كوفيد-19، كان صندوق النقد الدولي في تفاعل مستمر مع سلطات الدول لتقديم المشورة والمساعدة حيث يرحب الصندوق بالإجراءات الحاسمة التي اتخذتها البلدان للتصدي لهذه الأزمة الصحية والتخفيف من حدة تأثيرها على الاقتصاد. حيث كانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي، فعلى صعيد السياسة المالية العامة، اتخذت البلدان حتى أفريل 2020 إجراءات على صعيد المالية العامة تعادل حوالي 8 تريليونات دولار أمريكي لاحتواء الجائحة وأضرارها على الاقتصاد. وتُعنى الإمدادات الحيوية العاجلة التي تقدم على مستوى العالم بزيادة الإنفاق والإيرادات الضائعة (3,3 تريليون دولار أمريكي)، وقروض القطاع العام وضخ رؤوس الأموال المساهمة (1,8 تريليون دولار أمريكي)، والضمانات (2,7 تريليون دولار أمريكي).

وفي نفس الوقت، للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي ودعم الاقتصاد العالمي، لجأت البنوك المركزية على مستوى العالم إلى حزمة من الإجراءات كان من أهمها تيسير السياسة النقدية، وشراء مجموعة متنوعة من الأصول، بهدف توفير السيولة للنظام المالي، قدرت قيمتها بنحو 5.19 تريليون دولار أمريكي، ساهمت في التخفيف من التبعات السلبية الناتجة عن انتشار الجائحة على قطاعي الأفراد والشركات (صندوق النقد العربي، 2021، ص2)

وفي هذا الإطار ففي بريطانيا مثلا، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرسمية منخفضا 10ً عند مستوى نقاط أساسية بداية عام 2020 ،كما قام برفع قيمة مشترياته في إطار برنامج التيسير الكمي بمقدار 150 مليار جنيه إسترليني ليصل إلى 895 مليار جنيه إسترليني. كما قام البنك المركزي الأوروبي بالإبقاء على الفائدة الرسمية عند صفر في المائة، وتقديم حزمة مساعدات طارئة بلغت 85.1 تريليون يورو ، في إجراء استثنائي لاحتواء التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية، كما تعهد البنك بتأجيل موعد إنهاء إجراءات التيسير الكمي من نهاية العام 2020 إلى نهاية مارس 2022 .كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020 وعلى سعر فائدة سلبي على الين الياباني بحدود 1.0 في المائة، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى ، بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى صفري. وعلى صعيد متصل، قام بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) بإجراء ثلاث تخفيضات في نسبة الاحتياطي الإلزامي على المؤسسات المالية منذ بداية عام 2020 ،ليصل إلى 4.9 في المائة، بما أتاح نحو 1.8 تريليون يوان صيني، وخفض الفوائد الرسمية إلى 25.0 في المائة. (صندوق النقد العربي، 2021، ص8)

الخاتمة:

انطلاقا من هذه الدراسة التي تم من خلالها التطرق إلى أهم تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، مع عرض واقع بعض القطاعات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الوقوف على أهم التدابير المتخذة من طرف صندوق النقد الدولي ، فقد تم التوصل من إلى النتائج التالية :

– لقد أدى انتشار فيروس كوفيد 19 منذ نهاية عام 2019 إلى إحداث تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث شهدت القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعات حادة دون استثناء نظرا لارتباطها مع بعضها البعض مؤدية إلى تراجع حجم النمو العالمي وارتفاع حالات البطالة، غير أن قطاع السياحة يعد أكثر القطاعات تضررا بالأزمة نتيجة حالات الإغلاق واتخاذ الإجراءات الصحية المفروضة على الأشخاص وحركة النقل والأسفار العالمية، (وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى) ،وما زاد الوضع تعقيدا ظهور متحورات جديدة من الوباء، مما زاد من حدة تأزم الوضع وحالات عدم اليقين حول حجم الخسائر النهائية التي سيخلفها هذا الوباء.

– جاءت استجابات البنوك المركزية العالمية لأزمة كورونا غير مسبوقة من حيث السرعة في ضخ الأموال والحجم والنطاق، وكانت سياسة التيسير الكمي في مقدمة السياسات المتبعة لتوفير الأموال اللازمة لإنعاش الاقتصاد.

-سيبقى للبنوك المركزية دور حاسم في ضمان استقرار الأسواق المالية العالمية والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد في وقت أصبحت فيه قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي في حالة توقف تام. ونتيجة لذلك، فإن للسياسة المالية العامة أيضا دورا مهم تؤديه.

- قام صندوق النقد الدولي كرد فعل سريع للتخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الجائحة، إلى تقديم دعم غير مسبوق لأعضائه وتسهيلات مالية في شكل قروض جديدة أو سحب على قروض قائمة، سواء للدول المتقدمة أو النامية، غير أن هذه الأخيرة لاتزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم خاصة متعدد الأطراف.

- يتوقف نجاح السياسات التمويلية التي يقدمها الصندوق للدول المتضررة من أزمة كوفيد-19 على مدى استخدامها تلك الأموال ضمن سياسات تضمن عدم فقدان العمال لوظائفهم، وتجنب إفلاس الشركات، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة، وبهذا سيتحقق التعافي في وقت أقرب وبصورة أكثر سلاسة، وهذا ما يتضح من تجربة الصين حيث أن السياسات الصحيحة تُحدث فرقا في مكافحة هذا المرض والتخفيف من حدة آثاره.(وهو مايثبت صحة الفرضية الثانية)

التوصيات:

- ينبغي أن تعمل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة معا على تخفيف أثر صدمة كوفيد-19 وضمان تعافٍ مستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة. وسيكون التنسيق الدولي المستمر ضروريا لدعم البلدان المعرضة للخطر، واستعادة ثقة السوق، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

- من المهم أن يجري صندوق النقد الدولي مراجعة لسياساته الإقراضية وأنشطته في مجالي الإقراض، حتى تلبي الاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء.

- ينبغي تحديث نادي باريس ليعكس واقع القرن الحادي والعشرين .وينبغي أيضا أن يكون للمؤسسات الرسمية دور أكبر في التفاوض على إعادة هيكلة الدين الخاص، حيث يمكنها تحديد معايير هذه المفاوضات، وتشجيع الهيئات التنظيمية على إلزام المؤسسات الاستثمارية بالتقيد بتلك المعايير .

- إصلاح حوكمة الصندوق في سياق المراجعة العامة للحصص وتعزيز الدور الدولي لحقوق السحب الخاصة من القضايا المثارة منذ فترة طويلة .وتذكرنا أزمة كوفيد19 - بأن هذه الجهود لا تزال غير مكتملة، وأن عدم اكتمالها يضعف شبكة الأمان المالي العالمية

- لابد أن يواصل الصندوق، كدأبه في السابق، إضافة أدوات جديدة إلى مجموعة أدواته التقليدية لكي يظل على استعداد لمواجهة هذه التحديات بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

المراجع:

1- صندوق النقد العربي. (أفريل، 2021). تقرير أفاق الاقتصاد العربي. الإصدار الثالث عشر،9.

2- الأناضولي، أحمد حاتم .(2021/10/02)*"أونكتاد": انكماش التجارة العالمية 9 بالمئة خلال2020*، تم استرجاعها يتاريخ 2022/04/08. من الموقع: (https://www.aa.com.tr/ar/)

3- مدونات البنك الدولي. (04/30/2021). أونكتاد": انكماش التجارة العالمية 9 بالمئة خلال 2020، على الموقع:
blogs.worldbank.org/ar

4- *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية* ،(2021)، تم استرجاعها يتاريخ 2022/04/09. من الموقع: https://www.amf.org.ae

5-بياس. منيرة،فالي. نبيلة ، (سبتمبر2020)،الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات عولمة الأوبئة جائحة كوفيد 19 نموذجا ،*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ،المجلد 20 ،جامعة سطيف 1 الجزائر

5-بولعراس. صلاح الدين ، (سبتمبر 2020)،الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية ، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، المجلد 20 ،العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ،ص 165.

6- منظمة السياحة الدولية(مارس2020)، تم استرجاعها يتاريخ 2022/04/08. من الموقع: https://www.unwto.org/ar

7-أيكنغرين. باري ، (سبتمبر2020)، تعزيز التعاون المالي العالمي، *مجلة التمويل والتنمية*، مجلة نصف سنوية صادرة عن صندوق النقد الدولي، ص 22.

8-*خط السيولة قصير الأجل لدى صندوق النقد الدولي*، على الموقع:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/04/17/short-term-liquidity-line اطلع يوم: 2020/04/06، على الساعة 15:47.

9-*صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19*، على الموقع
https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

10-الصندوق الاستئنائي لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، على الموقع،
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/49/Catastrophe-Containment-and-Relief-Trust

11-*الصندوق واتفاقية الاستعداد الائتماني*، على الموقع:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/33/Stand-By-Arrangement ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/06، على الساعة
12-*صندوق النقد الدولي ومصر يتوصلان لاتفاق بشأن مساعدات قيمتها 5-2-مليار دولار* على الموقع: https://www.france24.com/ar/20200606
13- منظمة السياحة الدولية، مارس 2020، https://www.unwto.org/ar